

# مناقشات

MEDIA

## أخبار كاذبة

الآلاف المشاركات حصدها منشور يدعي أن القوانين الفرنسية تعاقب النساء المحجبات بالسج، في ما اعتبر قمعا شبيها بما تمارسه «طالبان». لكن الادعاء غير صحيح، والقوانين الفرنسية لا تفرض بأي حال من الأحوال عقوبة السجن على المحجبات.

نشر النائب اللبناني إدي معلوف صورة تظهر عشرات المسحّين مع بنادقهم الحربية، ونسبها إلى أهالي عكار، شمالي البلاد. لكن ادعاء معلوف كاذب، والصورة التي نشرها تظهر أفراداً من عشائر فلسطينية كانت تعدّ هدنة في ما بينها في يوليو/ تموز.

تنتشر على بعض الصفحات صورة قيل إنها تظهر الطبيب والسياسي المصري عبد المنعم أبو الفتوح، حين كان مقاتلاً في صفوف «طالبان». لكن الادعاء غير صحيح، والصورة تظهره في رحلة إلى باكستان المجاورة ضمن بعثة طبية عام 1985.

تداول مواقع إخبارية وصفحات وحسابات على «فيسبوك» منذ عام 2020، خبراً يدعي أن الرئيس التونسي قيس سعيد، قرر عدم تمويل المسلسلات والبرامج، لأن وزارة الصحة أولت بالتمويل. لكن هذا الخبر زائف، إذ لم يصدر سعيد قراراً مماثلاً.

تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين رأي عام في اليمن، لكن استخدامها يختلف بين مدينة وأخرى، تبعاً للأوضاع فيها. في تعز، يستغل المواطنون هذه المنصات لنقل القضايا ومحاسبة السلطات ومواجهة الاختلالات

## مواقع التواصل في اليمن: سلطة لمواجهة الاختلالات

### زكريا الكعالي

المزيدات». واستند في تلك الاتهامات إلى ظهور مقطع صوتي زعم ناشطون أنه لسيدة من أسرة الحرق تشكو مما تعرض له منزلها من انتهاكات وتهاجم الجيش والأمن، الأمر الذي نفته الأسرة في وقت لاحق، قائلة إن المقاطع المتداولة مقبّرة. ترجمت فصائل مسلحة تحريض مدير شرطة تعز على الناشطين، ونفذت حملة ملاحقة طاولت الصحافيين نائف الوافي وطه صالح، اللذين تعرضا لملاحقة

### مواقع التواصل ساهمت في تشكيل التوجهات العامة لليمنيين

ومداهمة منزليهما في مدينة تعز من قبل عناصر مسلحة، وفقاً لبيان أصدرته نقابة الصحافيين اليمنيين، ونددت فيه بأساليب التخويف ومحاولات تكميم الأفواه. لكن إدارة شرطة تعز نفت في المقابل، وجود أي أوامر قبض قهرية بحقهما. وفقاً للمتحدث باسم شرطة تعز أسامة الشرعبي، فإن الأجهزة الأمنية لم ترفع أي قضية على ناشط سياسي أو حقوقي

ورغم أن القانون يتيح لها ذلك، مرجحاً ذلك إلى حساسية المرحلة والوضع الحرج الذي تعيشه المدينة. وفيما أشار إلى أن هامش الحرية مرتفع إلى درجة أنه بمقدور الناشطين انتقاد و«جلد» أي مسؤول دون رادع، وأن تعز هي الوحيدة التي يوجد فيها نشاط سياسي مرتفع أكثر من كل المدن اليمنية المحررة من الحوثيين، دعا المتحدث باسم شرطة تعز الناشطين والصحافيين إلى عدم استخدام مساحة الحرية الموجودة في المناكفات السياسية خدمة لأحزاب وكيانات، ولا تسلم منها أجهزة الأمن والجيش. ويقول الشرعبي لـ«العربي الجديد»: «لا نضيق بالنقد مهما كان لأننا أو تجاوز الحدود، بل ننظر إليه بأنه ظاهرة صحية تُرشدنا لخلل ما ونستفيد منه في إصلاح الأخطاء بشكل كبير، ولكن ندعو الصحافيين والناشطين للالتزام بالهئية والمحافظة على المصداقية، واستغلال مساحة الحرية أيضاً في إظهار ما تعانیه تعز من معاناة جراء الحصار الحوثي إلى المحافل الدولية».

### مجتمع حيوي

لم تكن الانتهاكات التي تعرضت لها أسرة «الحرق» هي الحادثة الأولى التي تحولت إلى قضية رأي عام في تعز، وخلال السنوات الماضية، ساهمت حملات إلكترونية في الضغط على السلطات وتشكيل رأي عام. وفي مناسبات مختلفة، كان السخط يتسلل من شبكات التواصل الاجتماعي إلى الشارع على شكل مظاهرات، كما حدث خلال الأيام الماضية عند تدشين أولى فعاليات حراك «يكفي» للتدبير بالانفلات الأمني. وجد ناشطو تعز أنفسهم أمام مسؤولية كبيرة جراء تردّي الأوضاع داخل مدينتهم، ووفقاً للصحافي والناشط السياسي اليمني وسام محمد، فإنه لا توجد في تعز، في الوقت الحالي، سلطة تمنع الأنهار غير سلطة الناس، من خلال ما توفره وسائل التواصل الاجتماعي من إمكانية الضغط على السلطات الرسمية للقيام بدورها ومواجهة الاختلالات الحاصلة.

ويقول محمد لـ«العربي الجديد»: «مجتمع تعز حيوي، ووسائل التواصل تعكس هذا الأمر بوضوح في ظل غياب الأحزاب وانهايار السياسة بشكل عام بفعل الحرب، لكن المشكلة أنّ المشوفاً عند حملات الضغط غير المنظمة لا يراكم إصلاحات حقيقية أو حتى تحاوّن لأبسط المشاكل، لهذا تظل تكرر الحملات من وقت لآخر». ويعتقد محمد أنّ المشهد في تعز بحاجة إلى «عمل منظم على الأرض ذي طبيعة ميسّسة يكون رديفاً للضغوط الشعبية وحملات مواقع التواصل»، معرباً عن أسفه من أن ذلك لا يتوفر حتى الآن.

ويعتمد الناشطون في مدينة تعز بدرجة رئيسية على موقع «فيسبوك» في تكوين رأي عام داخلي ضد السلطات المحلية، فيما يبرز موقع التدوين المصغر «تويتر» كمنصة لتناول الهوم الوطنية الكبرى والتخاطب مع المنظمات الأممية والمجتمع الدولي، وينشط عليه مسؤولون يمنيون، حيث يكتبون مواقفهم كذلك. ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل رأي عام على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. وخلصت دراسة نفذتها مؤسسة «منصة للإعلام والدراسات التنموية» في اليمن، إلى أن مواقع «فيسبوك» و«تويتر» وكافة منصات التواصل «ساهمت بشكل كبير ومباشر في تشكيل التوجهات العامة لليمنيين وتعزيز الوعي السياسي والاجتماعي».



يتسلل السخط في تعز من شبكات التواصل إلى الشارع على شكل مظاهرات (عبد الناصر الصديق/ الأناضول)

## الحظر وقيود النشر

أظهر استطلاع أطلقه «مرصد الحريات الإعلامية في اليمن» في يوليو/تموز الماضي، شارك فيه 160 صحافياً وناشطاً في وسائل التواصل، أن 47 في المائة من المشاركين تعرضوا للحظر من النشر على مواقع التواصل. وفي حين رأى 31 في المائة من المشاركين أن قيود «فيسبوك» على النشر ساهمت في بعض الحالات في الحد من خطاب العنف والكرهية، فإن 80 في المائة قالوا إن سياسة النشر التي يعتمدها عملاق منصات التواصل تعيق حرية الرأي والتعبير. وتنوعت أسباب الحظر التي تعرض لها مستخدمو مواقع التواصل من اليمنيين، إذ أكد 28 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أن المنشورات المحظورة كانت تتحدث عن قضايا سياسية، و18 في المائة ناتجة عن بلاغات من آخرين، و17 في المائة بسبب منشورات عن قضايا حقوقية، و6 في المائة بسبب نشر مقاطع فيديو وصور تتضمن عنفاً، و30 في المائة لأسباب أخرى. وأظهر الاستطلاع أن «فيسبوك» أكثر وسائل التواصل حظراً للمنشورات، لأسباب يعتبرها مخالفة لسياسته، فقد أكد 97 في المائة من المشاركين في استطلاع «مرصد الحريات الإعلامية في اليمن» أنهم تعرضوا للحظر والمنع للنشر فيه، مقابل 21 في المائة في منصة «تويتر» للتواصل. وبسبب عدم امتلاك خبرات سابقة، أكد 45 في المائة من المشاركين أنهم لم يتقدموا باعتراضات على الحظر، وهي خطوة يتيحها المنصات، و55 في المائة تقدموا بالاعتراض، والبعض منهم قبل طلبه وفك الحظر عن حسابه، والبعض الآخر جوبه بالرفض.

كشفت الانتهاكات التي تعرضت لها، أخيراً، إحدى الأسر في مدينة تعز من قبل عصابة مسلحة ينتمي بعض أفرادها إلى المؤسسة العسكرية والأمنية، عن الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه وسائل التواصل في تحويل الانتهاكات غير المرئية منذ سنوات إلى قضايا رأي عام تجبر السلطات على التحرك السريع لتحقيق العدالة. للمرة الأولى، ساهم الحراك الإلكتروني الواسع الذي نفذته الناشطون في التأثير على دوائر القرار الحكومية، حيث ظهرت ردود فعل من رئيس الحكومة معين عبد الملك، والنائب العام، وبرلمانيين، طالبت جميعها بوضع حد للانفلات الأمني ومعاقبة الجناة، أياً كانوا، الأمر الذي جعل المسؤولين الأمنيين في مدينة تعز يشعرون بالانزعاج مما يحدث.

في حديثه لقناة «عدن» الحكومية، هذا الأسبوع، حاول مدير شرطة تعز منصور الأحملي التنصل من اتهامات بوجود اختلالات أمنية داخل المدينة بالصورة التي تقدمها وسائل التواصل، وأرجع السخط الشعبي الحاصل ضد السلطات إلى ما وصفهم به «المفسكين»، الذين يقومون بتضخيم الأمور بشكل غير طبيعي، حسب تعبيره. شنّ المسؤول الأمني حملة تحريض على ناشطي السوشيل ميديا، عندما قال إن مواقع التواصل الاجتماعي «بدلاً من أن تُكسّر بدعم الاستقرار تتحول إلى نوع من

